ثمان مقالات في ذكرى ثورة 25 يناير 2011

في الذكرى الرابعة لثورة 25 يناير 2011
نشرت "المصري اليوم" يوم 27 يناير 2015
ست مقالات عن الثورة، وذكريات ميدان التحرير.
والكتاب هم
محمد المخزنجي، وناجح إبراهيم، وعمرو الشوبكي، وسمير مرقس، وحيد عبد المجيد، ومصطفى النجار
ونشرت جريدة الأهرام مقالاً للدكتور عبد المنعم المشاط يوم 14أكتوبر 2014 ، كما نشرت جريدة الحياة الدولية مقالاً للأستاذ السيد يسين يوم 23 يناير 2016 تناولا ذات الموضوع!

المقال الأول

كان ميدانًا سماويًا على الأرض[1]

محمد المخزنجي

2015-01-27

الميدان الزاخر بذلك الحشد المليوني كان ميدانا سماويا على الأرض. فتسامي الحالة الثورية أحال المُحتشدين في ساحته إلى كائنات مرهفة رهافة فوق بشرية. رهافة خارقة تجعل كل المتحركين في هذا الميدان يحترم كل منهم الحيز الشخصي للآخرين وبحساسية كمبيوترات حيَّة وحييَّة مذهلة الدقة. مئات الآلاف محشورون في ميدان واحد، ومع ذلك يراعى كل منهم الآخر بشكل لا إرادي عجيب، فكلٌّ يوسع للآخر حتى يمر دون أن يمسه، خاصة لو كان من يمر أنثى.

رحت أفكر في ضوء هذا الاكتشاف لو أنه أمكن تصوير حركة المحتشدين في الميدان بطريقة رقمية تحلل حركة كل فرد كنقطة. نقطة تدور أو تتقدم أو تنعطف متناغمة مع دوران أو تقدم أو انعطاف كل نقطة في الجوار، لتبينا أعجوبة من أعاجيب الحس البشرى حين تساميه. وهل كانت تلك الأيام الثمانية عشر في ميدان يناير إلا نوعا من التسامي؟ لكن ما هو السر وراء الارتقاء البشرى في هذه الحالة؟

لم يكن المحتشدون في الميدان وقفاً على طبقة واحدة أو طيف واحد من المصريين. لا على نسق تعليمي أو ثقافي أو حضاري واحد، فكل مصر كانت هناك. أبناء وبنات الأحياء الموصوفة بأنها راقية كالمهندسين والزمالك وجاردن سيتي والزمالك ومصر الجديدة والمعادي، وبنات وأبناء الأحياء الشعبية كالسيدة والحسين وقلعة الكبش وبولاق وشبرا والدرب الأحمر، كما كان هناك أبناء المناطق العشوائية وبعض أبناء قرى الجيزة والقليوبية اللصيقة بالعاصمة، إضافة للقادمين من مدن وقرى الدلتا

[1] https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/643087

والصعيد. الملامح وأنماط الثياب وتسريحات الشعر والأحجبة وحتى النُّقُب والأسدلة، كلها كانت تنطق بالأصول الطبقية المختلفة لمئات آلاف المحتشدين في الميدان يهتفون ويشدون بأغاني الثورة.

شيء مشترك كان يجمع بينهم، حرص على التهذيب والنظافة وتقدير الآخرين والاعتزاز بالذات. هو ذاك: الاعتزاز بالذات، الشعور الشخصي لدى كل إنسان بكيانه المتفرد والمفعم بالكرامة، وفى الوقت نفسه الشعور بتفرد وكرامة الآخرين من حوله، ثم شعور الكل في واحد والواحد في الكل، منظومة كاملة متناغمة في معزوفة شاملة من الفرح برغم الشدة وقلق الترقب، ابتهاج إنساني لحشود تشعر الآن أنها الأقوى، وهى تستعيد كرامتها من حفنة في الحكم كانوا يتصرفون وكأن هذه الملايين كلها لا أحد. استباحة. هذه هي الكلمة الواحدة التي يمكن أن تندرج تحتها كل ممارسات السلطة التي انفجرت التظاهرات في وجهها وجعلتها تتراجع، بينما الحشود تتمدد وتهدر مثل فيضان جارف، تعلن «نحن هنا»، وتشعر بالبهجة في كينونتها المُستعادة، ومن هذه البهجة تتوالد عروض تلقائية مزهوة بالفرح. مسرح حي ومتحرك وسط زحام الميدان الثائر كان يُقدِّم مشاهده مع كل خطوة نخطوها.

نتابع ببهجة واندهاش ما نشاهده، ونتبادل البهجة والدهشة بملامحنا وإيماءاتنا مع الآخرين. لم يعودوا آخرين. صاروا نحن. كلنا نحن. هذا شاب طال شعره وتراكم مثل عش كبير يسكن فيه وجهه الأسمر دقيق الملامح المرحة، علق في رقبته لوحة ورقية تتأرجح على صدره مكتوبا فيها «امشي بقى عايز أروح أحلق». وآخر يرفع فوق رأسه لافتة مكتوبا فيها «متجوز من 3 أسابيع ومراتي وحشتني. امشي خلينى أروَّح». وظلت مشاهد المسرح الحي المرِح الذي نشاهده ونحن نتحرك تتوالى أمام عيوننا. وبين الحين والحين كانت الصيحة الجماعية تنفجر بتزامن مدهش. نبضة لاشعورية تلقائية تقاوم الاستنامة أو النسيان «هوَّه يمشى.. مش ها نمشي»، ثم غام سطوع

الظهيرة فجأة وانعقد الجو، وسادت المدى أهوية باردة مباغتة سرعان ما سكنت، وانهمر مطر غزير دفعنا لنلوذ بإحدى خيام المعتصمين.

كانت الخيمة لمجموعة من شباب وشابات مصابي الثورة، تحيط أرجل وأيادي بعضهم الجبائر، وتغطى الضمادات إصابات رؤوس وأعناق بعضهم، وثمة شاب كانت ضمادة مدورة ومربوطة على رأسه تغطى جرح عينه التي فقدها، وكانوا يغنون مع شاب ضرير يعزف على عوده: «يا مصر هانت وبانت كلها كام يوم». لم يكونوا مُضعضَعين بإصاباتهم، حتى ذلك الشاب الذي فقد عينا من عينيه، كان ضحوكا ورائقا إلى درجة مدهشة، أتذكر أنهم كانوا ينادونه «جواد»، وقد كان جوادا جميلا للغاية.. لم تخبُ روحه برغم إصابته الجسيمة، وظل مضيئا ويضحك.

https://youtu.be/bW2IRMpVdDA

المقال الثاني

25 يناير.. من التقديس المضل إلى التبخيس المخل[2]

ناجح إبراهيم

2015-01-27

منذ أربع سنوات اندلعت ثورة 25 يناير، وهي أكبر وأضخم ثورة في مصر بعد ثورة 1919.. لتصبح الثورة الرابعة في تاريخ مصر الحديث بعد ثورة عرابي، ثم ثورة 1919، ثم ثورة يوليو 1952.

وقد نجحت ثورة 25 يناير في بدايتها نجاحًا كبيرًا وعقد عليها كل المصريين آمالًا عظيمة.. ولكن سرعان ما تحول النجاح إلى فشل وسرعان ما تحول الأمل إلى ألم.. وتحولت الفرحة التي عمت القلوب والنفوس إلى حالة دائمة من الكآبة والحزن في نفوس المصريين جميعًا.. حتى إنني كلما سألت مصريًا لماذا تحزن؟ فيقول: وهل هناك شيء يستحق الفرح.. وتحول حلم «الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية» إلى كوابيس من الدماء والكراهية الاستقطابات الحادة وحرائق المباني والنفوس ورائحة الدماء التي طالت الجميع.

فالثورات كالأدوية لها فوائد حاسمة في علاج أمراض المجتمع.. ولكن لها في الوقت نفسه أعراض جانبية قد تكون خطيرة.. والغريب أن ثورة 25 يناير كلما مر بها الوقت تبدت وتفحشت أعراضها الجانبية للعوام، فضلًا عن الخواص.

لقد رسمت الثورة في بدايتها أعظم سبل التفاؤل في نفوس المصريين، ولكنها سرعان ما تحولت إلى نوبات من اليأس والحزن، خاصة مع الدماء الكثيرة التي سالت عقب الثورة واستمرت حتى اليوم وطالت كل شيء.. فضلًا عن الحرائق المادية التي بدأت بحرق الأقسام ومباني الحزب الوطني وانتهت بحرق كل مقار حزب الحرية والعدالة

[2] https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/652242

وأقسام شرطة أخرى وكنائس ومحافظات ونيابات ومحاكم .. وكأن مصر كلها قد احترقت مادياً.. أما النفوس فقد احترقت بالكراهية العميقة والاستقطاب السياسي الخطير.. فضلًا عن التلاسن والشتائم والتفحش والتخوين.. وزاد عليه شرعنة التفحش من البعض وشرعنة التخوين من خصومهم.

لقد بدأت الثورة في أيامها الأولى كوردة جميلة رائعة لم تلوثها يد عابثة، فأراد الجميع قطف هذه الوردة والاستئثار بخيرها وعطرها دون سواه.. فتمزقت وتساقطت أوراقها بينهم.. فلم تستفد منها مصر ولا شعبها.. ولم يستفد منها أي فصيل أراد أن يقطفها وحده.

لقد بدا الجميع في بداية الثورة مخلصًا للإصلاح ومتجردًا عن الأغراض والأهواء، فلما أتت الثورة أُكلها دبت المطامع في نفوس الجميع.. وأراد كل فريق أن يلتهم كعكة الحكم وحده دون سواه دون أن يدرك أن جهازه الهضمي أضعف من هضمها وتمريرها، فأصيب كل هؤلاء بانسداد معوي.. وموت إكلينيكي.. أو أصابهم الإغماء والألم.. وضاعت الفرصة منهم جميعاً.. وضاعت على مصر فرصة تاريخية للإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

كانت ثورة 25 يناير فرصة كبيرة للتوازن بين مؤسسات الدولة التي ترهلت وطغت رغم ترهلها وبين المجتمع المدني الحقيقي الذي يخدم المجتمع بحق ولا ينافق السلطة أو يجامل الخارج أو يتربح على حساب الشعارات، ويخدم الفقير والمسكين والأرملة واليتيم والمظلوم والمقهور ومن لا يستطيع الوصول إلى حقه، ويساعد الدولة دون أن يكون ظلًا لها أو ساعيًا للسلطة أو راغبًا في كعكة الحكم.

ولكن كل ذلك ضاع بفعل الجميع.. فالكل أراد مصلحته وأعلى رغباته وتطلع نحو السلطة ولم ينظر لإرساء نظام سياسي ديموقراطي عادل أو نظام للعدالة الاجتماعية أو الحفاظ على مؤسسات الدولة حتى وإن لم تكن تابعة له.. أو الحفاظ على الدولة

لأنها أبقى من الجميع أو التدرج في تشجيع الدولة والشعب على الإصلاح السياسي والاجتماع والاقتصاد.

لقد حاول الجميع حرق الجميع.. وهدم الجميع.. وتحول الحب إلى كراهية.. والسلمية إلى مولوتوفية.. ثم إلى رصاص وتفجير ودماء واقتحام.. وتحول شعار «كذا وكذا إيد واحدة» إلى تقطع الأيادي.. وتمزق الأواصر.. وكلٌّ أصبحت يده على الزناد أو المتفجرات مترقباً لقتل الآخر.. وأضحى الإقصاء المادي والمعنوي بعد الثورة وحتى أيامنا أبشع من الإقصاء قبلها.. إذ صار إقصاءً يصاحبه تشويه.. وقد يتبعه تكفير من هذا.. أو يلحقه تخوين من ذاك.

والغريب أن كل الثورات تولد صغيرة ثم تكبر تدريجيًا وتنضج ثمرتها إلا ثورة 25 يناير.. فقد ولدت عملاقة رائعة نظيفة ثم بدأت تصغر رويداً رويداً ويخفت نورها ونارها.. حتى صارت باهتة الآن في النفوس بفعل فاعلين وليس فاعلًا واحدًا.

والغريب في مصر أنها دوماً بين التقديس المضل أو التبخيس المخل.. فقد تم تقديس الثورة في بدايتها.. واليوم يتم تبخيسها وتنجيسها.. وهكذا أكثر الناس لا يعدلون لا في الرضا حيث يعطون من يرضون عنه فوق حقه، ولا في الغضب حيث يبخسون من يكرهون حقه.. فما أجمل دعاء المعصوم «اللهم إني أسألك العدل في الرضا والغضب».

https://youtu.be/-flWzUhZb4w

المقال الثالث

أيام يناير.. أين ذهبت؟[3]

عمرو الشوبكي

2015-01-27

أين ذهبت أيام يناير بعد 4 سنوات على الثورة؟ وأين ذهبت أحلامها وطموحات كل من شارك فيها، ومن دعى لها حتى لو كان عضوا أصيلا في حزب الكنبة؟ المؤكد أن روح الشعب المصري وضميره الحي تجسدا في الملايين التي نزلت ميادين مصر المختلفة، والتعاطف الذي نالته من ملايين آخرين اكتفوا بالمشاركة في احتفالات يوم التنحي.

لم يطالب الناس برحيل مبارك وهم في بيوتهم جالسون أو على المواقع الإلكترونية يثرثرون، إنما كسروا حاجز الخوف ونزلوا في الشوارع في عز قوة الأجهزة الأمنية، وقالوا لا في وجه سلطان جائر بقي حاكما 30 عاما.

والحقيقة أن انتفاضة الشعب أو ثورته العظيمة في 25 يناير كانت حدودها وسقفها الحقيقي إصلاحية، رغم اتساع مشاركة الجماهير بصورة أكبر بكثير من بلاد أوروبا الشرقية، ومع ذلك فقد أنجزت تحولاً ديمقراطياً لأنه لم تتلبسها روح المراهقة الثورية التي أرادت أن تحمل أهداف الثورة ما لم تحمله، وتستنطقها بما لم تقله في اتجاه التفكيك والهدم.

مشهد 12 فبراير 2011، أي في اليوم التالي لتنحى مبارك: شباب مصر ورجالها ونساؤها ينزلون إلى الميادين لينظفوها ويقبلوا قرار مبارك بأن تتولى القوات المسلحة إدارة

[3] https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/643089

شؤون البلاد، ويقبلوا ضمناً أو صراحة أي بديل يأتي من داخل الدولة أو حتى النظام طالما كان من خارج شلة التوريث ورجالات مبارك المقربين.

أيام يناير كان سقفها الأقصى هو إصلاح الدولة وتغيير مبارك وإجهاض التوريث، وحققت عقب 18 يوماً من ثورة الشعب هدفين من أهدافها، وكان أغلب الناس على استعداد أن يقبلوا بديل عمر سليمان حتى شهر سبتمبر (موعد انتهاء مدة مبارك الرئاسية) أو عمرو موسى أو أحمد شفيق أو كمال الجنزوري أو أي شخصية من داخل النظام أو حتى قائد عسكري جريء.

وبقيت المشكلة الكبرى أنه لم يكن هناك نظام إنما «لا نظام»، وأفراد أفشلوا أي فرصة لكي يتقدم أحد من داخل الدولة ويقول سنبدأ من هناك إصلاحا تدريجيا أبدى أغلب الناس استعدادا لتقبله.

أيام يناير تاهت لأن البوصلة غابت عن الجميع، فنظام مبارك الشائخ ودولته المترهلة لم يستطيعا أن يحولا شعار «الجيش والشعب إيد واحدة» إلى برنامج عمل يضع البلاد على المسار الصحيح، إنما إلى تخبط وسوء إدارة وضعف، دفع بالبعض (من حسنى النية) إلى فقدان الثقة في المجلس العسكري والهتاف بسقوط «حكم العسكر».

والحقيقة أن أيام يناير كانت تقول إن هناك طاقة ضغط جماهيري قد فتحت لبدء مسار إصلاحي كانت له نتائج فورية أجهضت مشروع التوريث وأجبرت من بقي في السلطة 30 عاماً على الاستقالة، وأخرى مؤجلة تركت في يد الفاعلين السياسيين ممن كانوا في الحكم أو الشارع وأضاعوها معاً.

البعض لم يهتم بنبض غالبية الشعب المصري وعاش في «جيتو النشطاء» المغلق، وتصور أنه يخدم الثورة حين عيّش مصر كلها على مدار أكثر من عام في فعالياته الثورية التي حاصرت الأقسام ومديريات الأمن والوزارات السيادية، ونسى أو تناسى أن من تركوه يصول ويجول في الشوارع والميادين والفضائيات المختلفة قد جعلوه

مصدرا رئيسيا لخلق رأى عام غالب من المصريين رافض لممارساتهم، وينتظرون بأي ثمن من يخلصهم من هذه الفوضى والاستباحة الثورية، وخرجت إشارات كثيرة من العباسية ومن تجار وسط البلد تعبر عن سأمها ورفضها لهذه الممارسات، ومع ذلك لم يرها كل من تربى داخل ثقافة الجيتو الذى لا يرى من الأصل المجتمع المصري.

إن تحقيق هدف أقل من طموحات الجماهير يعنى أنك لن تفقدها في معركتك من أجل الضغط على النظام من أجل تحقيق باقي طموحاتها، لأن المسار الإصلاحي يرى أنه لابد أن تحافظ على مكون متماسك من النظام القديم، دستور الدولة ومؤسساتها، قوى بيروقراطية إصلاحية وغير إصلاحية، لكي تبدأ بها مع القوى الإصلاحية الموجودة خارج النظام مسار التحول الديمقراطي.

والحقيقة أن هذا المسار كانت ترجمته العملية تعنى منذ البداية وجود رئيس انتقالي من داخل الدولة (مقابل القائد باجي السبسي في تونس) وتعديل دستور 71 وليس إسقاطه كما طالبت القوى المدنية وليس الإسلاميين في مفارقة صادمة، ثم قواعد دستورية وقانونية لا تسمح بوجود جماعة دينية سرية فوق الدولة ولا تخضع لأى رقابة من مؤسسات الدولة ولها ذراع سياسية مثل الإخوان، وأخيراً إبعاد قيادات الحزب الوطني الفاسدة التي زورت انتخابات 2010 وكانت سببا في ثورة يناير والإبقاء على رجالات «حزب الدولة» الذين اعتادوا أن ينضموا إليه منذ الاتحاد الاشتراكي ثم حزب مصر وحتى الحزب الوطني بجانب شبكات المصالح التقليدية المعروفة في الريف وحتى بعض المدن، بما يعنى أننا سنكون أمام حزب وطني يحصل بحد أقصى على 30% في انتخابات برلمانية نزيهة ولا ينشغل الناس بحله، حتى توزعت عضويته على كل الأحزاب بما فيه الأحزاب المدنية التي ظهرت بعد ثورة يناير.

لقد اكتشفنا بعد عامين من الثورة أن هناك ما يقرب من نصف الشعب المصري صوت لرئيس وزراء مبارك الذين ثاروا عليه (الفريق أحمد شفيق) بما يعنى أولاً أن

كل الناس لم يثوروا على مبارك، وأن ثانيا هناك قسماً كبيراً في مصر (مثل أي مجتمع) محافظ لا يقبل فكرة الثورة من الأساس، وهؤلاء اعتبرهم البعض كأنهم غير موجودين حتى اكتشفنا جميعا أنهم الأغلبية وأن جزءا كبيراً منهم مثل الظهير الشعبي لكل الخطاب المعادي لأيام يناير.

إن عدم تحييد الدولة وقسم من النظام القديم لصالح مشروع الإصلاح والديموقراطية قد دفع قطاعات واسعة منهم بعد 4 سنوات على ثورة يناير للانضمام إلى أقصى اليمين وبث طاقة كراهية ضد كل ما له علاقة بأيام يناير نتيجة مسار الفوضى والتخبط الذي تم تحميله لثورة يناير.

الخلل الرئيسي الذي دفع المجتمع المصري ثمنه الكبير هو أنه لم يستلهم نماذج الثورات وتجارب التغيير الناجحة في العالم كله، التي تقوم على أن التغيير والضغوط الشعبية هي من أجل إصلاح نظام قائم (ولو بتغيير أو إسقاط رموزه الفاسدة) وهي طريق النجاح من أجل بناء الديموقراطية ودولة القانون، على عكس طريق تفكيك النظام والدولة وإسقاط كل شيء لصالح الفوضى غير الخلاقة على الطريقة العراقية أو على طريقة بعض الثورات الشيوعية المنقرضة.

أيام يناير انكسرت ولكنها لم تغب، لأنها لاتزال طريق مصر للتغيير، بشرط تقديم صورة جديدة تستلهم الـ 18 يوما الأنبل في تاريخ مصر، وتعترف بأخطائها، وتعمل على بناء بديل أو بدائل سياسية قادرة على الفعل والضغط السياسي على النظام القائم، لأن معركة مصر كما قلنا مراراً هي بالنقاط وليس بالضربة القاضية.

https://youtu.be/AUCAxUpbtPQ

المقال الرابع

مستقبل 25 يناير: جمهورية الاستجابة المبدعة[4]

سمير مرقص

2015-01-27

■ مدخل تاريخي لابد منه...

كانت المعادلة السياسية قبل يوليو 1952، تتكون من ثلاثة عناصر هي: القصر والباشوات والإنجليز. في هذا السياق تبلورت طبقة وسطى مدينية بازغة حداثية التوجه. لعبت هذه الطبقة دورا نضاليا من أجل الاستقلال الوطني وتحقيق المواطنة في بعديها السياسي والمدني. ولكن ولأسباب كثيرة أعاقت عناصر المعادلة السياسية حركة الطبقة الوسطى في تحقيق ما تصبو إليه. من ثم حدث التحول الكبير الذي كان رمزه الدال هو التحول إلى الجمهورية في مصر مع يوليو 1952 وتفكيك المعادلة السياسية الثلاثية القائمة. فلقد رأت قوى التغيير، التي ينتمي قوامها الرئيسي إلى الطبقة الوسطى، أنه آن الأوان لإحداث تحولات كبرى سواء في بنية الجسم الاجتماعي أو في النظام السياسي أو في منظومة الإنتاج الوطني.. ولا يمكن أن تتحقق هذه التحولات إلا في ظل نظام جمهوري يحقق بحسب المفهوم السياسي اليوناني القديم: «الجمهورية العادلة».

مرت الجمهورية الوليدة بثلاث مراحل يمكن تسمية كل مرحلة كما يلي: المرحلة الأولى: يوليو الثورة (1952 ـ 1956)، والمرحلة الثانية: يوليو الدولة (1957 ـ 1970)، المرحلة الثالثة: دولة يوليو المضادة (1971 ـ 2011).. كانت يوليو الثورة مرحلة تثبيت قواعد التغيير المرجو وإصلاح ما أفسدته ـ خلال الأربعينيات ـ «برجوازية كانت تلعب خارج الحلبة»، بحسب تعبير صلاح عيسى. فلم تكن نخبة الأربعينيات على مستوى

[4] https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/643089

تطلعات الطبقة الوسطى الصاعدة الشابة لذا تسربت من القنوات السياسية المعروفة إلى الحركة اليسارية ومصر الفتاة والإخوان المسلمين وحركة مدارس الأحد والطليعة الوفدية.

وبدأت يوليو تقيم دولتها وعينها على الطبقة الوسطى وما دون. فأقامت بنية اقتصادية هائلة مثلت قاعدة إنتاجية غير مسبوقة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر في إطار رأسمالية الدولة وفى ظل شعارات اشتراكية جسدها الميثاق نظريا والتأميم ماديا. ولكن في المقابل امتد التأميم إلى المجال العام ببعديه المدني والسياسي. ومع اختفاء الزعيم الكاريزما وتسلم السلطة قيادة جديدة رأت ضرورة الانقلاب على ما هو قائم فكانت دولة يوليو المضادة. فغيرت من قاعدتها الاجتماعية ومن توجهاتها الاقتصادية لتكون على النقيض بالتمام مع ما قبل. وكان قانون الانفتاح الاقتصادي هو قاعدة الانطلاق لمرحلة مغايرة امتدت لثلاثة عقود تالية من خلال قوانين لاحقة. كان من نتيجة ذلك هو وصول مصر إلى حالة من التردي على كل الأصعدة. والأهم هو التخلي عن الطبقة الوسطى لتلقى مصيرها. حيث أصبحت السلطة في خدمة ما أطلق عليه: «شبكة الامتيازات المغلقة» التي احتجزت غالبية الثروة العامة للبلاد على حساب الأغلبية مكونة فجوة اقتصادية كبيرة أو ما يعرف بمجتمع الخمس.

■ تناقضات.. تناقضات.. تناقضات...

يمكن القول إن حصاد الجمهورية بتجلياتها الثلاثة هو عدد من التناقضات الحادة التي أمسكت بالجسم الاجتماعي المصري وأظنها تكاد تشله. تناقضات في شتى المجالات وبكل الصور. تناقضات ظهرت مع دولة يوليو عندما مالت للعدالة الاجتماعية على حساب الحريات. وعندما انحازت يوليو المضادة إلى القلة الثورية على حساب الأغلبية بما فيها الطبقة الوسطى التي مثلت قوامها الأساسي في البدايات. وعندما قبلت نخبة الاستقلال الوطني بالتبعية المطلقة. كذلك التأكيد المستمر على الديموقراطية في ظل قوانين مقيدة. والتمسك بالحداثة الشكلية

والرجوع بمصر إلى ما قبل الحداثة من خلال الترويج لمفاهيم «كبير العائلة» و«أخلاق القرية». وبعد مسيرة وطنية في مواجهة الاستعمار ثم بناء اقتصاد وطني مستق قدر الإمكان، كان من نتيجتها دمج المصريين على اختلافهم على قاعدة المواطنة، لجأت السلطة إلى استعارة فكرة الملة والطائفة حيث التعامل مع المجموعات النوعية ككتلة من خلال «كبيرها»: عمال مصر من خلال اتحادها العام الحكومي وأمينه، الأقباط من خلال المؤسسة الدينية... إلخ.. وبالطبع رافق ذلك تفكيك القاعدة الإنتاجية التي تم النضال من أجلها. وبالرغم من الحرص على مدنية الدولة إلا أنه تم توظيف الدين سياسيا بشكل غير طبيعي، فالسلام مع إسرائيل كان بفتوى دينية وقانون تنظيم الإيجارات كان بفتوى دينية أيضا، وهكذا. وتم التخلي عن التقليد المصري الضابط للمسافة بين ما هو ديني ومدني. كذلك بدلا من دعم دولة القانون يتم اللجوء إلى العرف. نصوص دستورية تؤكد المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص وقوانين متناقضة معها وواقع مؤسسي ظالم (أو ما أطلقت عليه بنى/ مؤسسات الظلم والاستبداد) في مجالات عدة يؤكد أن من معه يحصل على الخدمة ومن ليس معه لن يحظى بأي شيء، والنتيجة العودة إلى الجماعات الأولية لتأمين الخدمات. بيد أن هذا لم يمنع حدوث كوارث في مجالات الصحة والتعليم والتأمين... إلخ.. ولا يمكن نسيان اختلال توزيع التنمية بين الشمال والجنوب وبين المدن والريف وظهور ثنائية: «الكومباوندز» (المجتمعات المغلقة) في مواجهة «العشوائيات» وهي ظاهرة دالة على حالة الاختلال العميقة أو التناقض المجتمعي الحاد الذي بلغته مصر.

كانت هذه التناقضات وغيرها الكثير والكثير هي القاعدة التي انطلقت منها الدورات الاحتجاجية المتنوعة منذ 2004: أولا: الدينية نتيجة الغبن الذي تعرض له الأقباط من خلال سجال ديني حاد ونزاعات قاعدية متكررة وعنف مادي، ثانيا: السياسية والمدنية والتي تمثلت في حركات كفاية والجمعية الوطنية للتغيير، ومواقف

المثقفين التي أعلنت موقفا حاسما في مارس 2005 من خلال بيان تاريخي (تشرفت بالتوقيع عليه)، وثالثا: الفئوية والتي أصبحت دورية وممتدة في ربوع مصر.. أقول إن هذه الدورات قد تكثفت وتقاطعت وتآلفت معا لتكون نواة حراك 25 يناير بمطالبه البسيطة والمركبة في آن واحد: العيش/ الخبز/ العدالة الاجتماعية.. الحرية.. الكرامة الإنسانية.. والتي أحدثت تحولات كبيرة بكل المقاييس.. (راجع دراستنا الطبقة الوسطى و25 يناير. قيد الطبع. كذلك كتابنا المواطنة والتغيير).

■ تحولات نوعية كبرى...

ربما لأننا لانزال في لب عملية التحول لم ندرك بعد حجم التحولات التي شهدتها البلاد أراد المقاومون أو لم يريدوا.. فالمقارنة التاريخية بين كل الثورات والانتفاضات السابقة على 25 يناير وما جرى خلالها ولايزال تشير إلى أن جديدا قد طال السياق المصري تصعب معه العودة إلى الوراء.. جديدا يرقى أن نطلق عليه «تحولات كبرى» (راجع دراستنا: تحولات كبرى وإعاقات خطرة).. ويمكن إيجازها في التحولات التالية:

التحرك القاعدي للمواطنين: ممارسة المواطنة فعليا.

مواجهة النظام الأبوي.

■ إسقاط القداسة والعصمة عن السلطة/ الحاكم.

إسقاط الشمولية. استعادة ملف العدالة الاجتماعية ليكون حاضرا بقوة في كل ما يحكمنا من استراتيجيات وسياسات.

أظن أن كل تحول مما سبق يحتاج منا إلى تأمل ووقفة متأنية لفهم دلالته وتجلياته بدقة.. وعليه أصبح علينا في لحظة التحول التاريخية التي نعيشها والتي لاتزال تفاعلاتها حية مهما طال اليأس البعض، أو أراد البعض أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، فمازال الحراك مستمرا ومفتوحا.. أقول علينا أن نعنى بتجديد الجمهورية، كيف؟

■ نحو جمهورية عادلة...

قبل الحديث عن طبيعة الجمهورية العادلة ومقوماتها، لابد من الإشارة إلى أن حراك يناير قد نجح في خلخلة البنية السياسية المصرية.. وذلك بإحداث اختلالات في منظومة علاقات القوة التي ظنت النخبة الجديدة (نخبة الليبرالية الجديدة) بأنها قد سادت وباتت أمرا واقعا لا يمكن تغييره وأنها السبيل الوحيد للنهوض بمصر وكانت النتيجة هي الوصول بمصر إلى مجتمع الخمس واحتكار الثروة في أيدي القلة الثرية وغياب التوزيع العادل للثروة العامة للبلاد.. إن الحراك الثوري الذي جرى في مصر لم يكن حراكا نمطيا على شاكلة الثورة الفرنسية أو ما تلاها من ارتدادات ثم ثورات أخرى. إنه «حراك مركب»، تداخلت فيه عناصر عدة منها: الجيلي، والطبقي، والمكاني، والجهوي، والديني، والمذهبي، والجنسي. حراك تم على مراحل واتخذ أشكالا مبدعة من الاحتجاج في ظل لحظة معرفية وتقنية يسرت للطليعة الرقمية الشبابية أن تؤمن تغييرا غير مسبوق وفريد. حراك في مواجهة عقود من الاستبداد السياسي والديني والثقافي، ومن ثم لابد أن تكون مهمتنا الأولى هي تجديد الجمهورية.. تجديد يعالج تناقضات واختلالات جمهورية يوليو بتجلياتها المتعاقبة. تجديد يؤمن تجاوز القديم وعدم تكرار السياسات التي ثبت فشلها وإنما تغليب كل ما يحقق «الجمهورية العادلة» التي تتسم بمقومين أساسيين هما:

أولا: «حل التناقضات التاريخية».

ثانيا: «الاستجابة المبدعة للتحولات».

إذن، جمهورية جديدة عادلة تحل وتبدع:

أولا: المسألة الاجتماعية. الاقتصادية،

وثانيا: تعمل على دمج الكتلة الشبابية التي تمثل غالبية المواطنين (50% من السكان تحت سن الـ 25) ودراسة فشل الكيانات القائمة على استيعابهم وعدم

اتهامهم بالإلحاد بعد عقود من التدين المفرط لأن وجود إلحاد في الحقيقة يعنى إدانة للمؤسسات والحركات الدينية وليس إدانة للشباب.

وثالثا: تجديد الأفكار والمؤسسات بالقيم الحداثية التي تطلق القدرات الإبداعية.

ورابعا: تحقيق العدل على كل الأصعدة.

وخامسا: تحديث المؤسسات في العمق ومواكبة العصر.

وسادسا: المصالحة بين الجبلاوي وعرفة (إذا ما استعرنا نجيب محفوظ).

وسابعا: بناء دولة المواطنة.

وثامنا: أن تكون السلطة منفتحة وليست مغلقة لتواكب حركية المجتمع بمكونه الشاب الرئيسي، ومن ثم لابد من إطلاق الحرية للمجتمع والحساب والمراجعة عند الخطأ.

وتاسعا: القناعة أنه لن يتم التحول الديمقراطي والتقدم بمصر إلا على قاعدة الشراكة الوطنية دون إقصاء.

كل 25 يناير وأنتم بخير.. والمجد لشهداء التغيير الذين منحونا الاستمرار والأمل.

https://youtu.be/oUaR-gN6BGg

المقال الخامس

في فلسفة ثورة 25 يناير.. وخصائصها الأربع[5]

وحيد عبد المجيد

2015-01-27

كانت الثورة الفرنسية 1789 هي الأولى في سلسلة ثورات شعبية تحررية تلقائية تعاقبت في العالم على مدى قرنين وربع قرن. وتُعد ثورة 25 يناير إحدى أهم حلقات الجيل السادس من هذه الثورات، التي اندلعت دون قيادة تخطط لها وتوجهها. وأهم ما يجمع بين الثورات من هذا النوع هو مسارها المتعرج الذي يمتد لفترة طويلة من الزمن عبر خطوات إلى الأمام وأخرى إلى الوراء، وفى ظل صراع شديد بين الثورة والقوى المضادة لها.

ويقول لنا التاريخ إن هذه الثورات تنتصر في النهاية على القوى المضادة لها، حتى إذا بدا الأمر غير ذلك في البداية. وهي تنتصر عادة بالنقاط وليس بضربة قاضية. وهذا هو أهم ما يفصل بين الثورات الشعبية التحررية مثل ثورة 25 يناير من ناحية، والانقلابات العسكرية التي قد يتحول بعضها إلى ثورات، والثورات العقائدية والأيديولوجية التي يقودها تنظيم قوى حديدي من ناحية أخرى.

وإذا لجأنا إلى الاستدلال التاريخي لفهم التعقيد والالتباس اللذين يحيطان ثورة 25 يناير في ذكراها الرابعة، يمكن أن نستعيد ما كانت فيه فرنسا بعد أربع سنوات على ثورتها، أي في 18 يوليو 1793، لنقارن ونستوعب الدروس دون إغفال كل أوجه الاختلاف. كان الملك لويس السادس عشر الذي اندلعت الثورة ضد نظامه مازال قابضاً على العرش، وقادراً على المناورة في ظل صراع مهول بين الثورة وأعدائها من ناحية، وبين بعض القوى الثورية نفسها من ناحية أخرى. وكانت وثيقة حقوق الإنسان والمواطن،

[5] https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/643086

الصادرة في 26 أغسطس 1789 (بعد شهر واحد من الثورة) حبراً على ورق، وكذلك دستور 1791 الذي نقل فرنسا– على الورق أيضاً– من الملكية المطلقة الطاغية إلى ملكية دستورية.

كان الالتباس طاغيا في يوليو 1893، قبل عامين على إنجاز أول خطوة إلى الأمام على الأرض- وليس على الورق- وهي إعلان الجمهورية الأولى، التي انهارت بسرعة في خطوة ارتدادية كبيرة (ثورة مضادة) أعادت الملكية مرة أخرى. وظل الصراع سجالاً في مسار متعرج استمر لفترة طويلة إلى أن حققت الثورة أهدافها في الحرية والمساواة والمواطنة والكرامة الإنسانية.

وهذا هو المسار العام الذي سلكته مختلف الثورات الشعبية التحررية بكل ما بينها من اختلاف في الظروف والتفاصيل. ولا تخرج ثورة 25 يناير عن هذا السياق، لأنها حلقة في سلسلة الثورات الشعبية التحررية. ولذلك فهي تتسم بخصائص أربع رئيسية مرتبطة بطابعها هذا.

فهي– أولاً– فعل استثنائي يلجأ إليه الشعب نتيجة غلق كل أبواب الإصلاح، وبسبب إصرار نظام الحكم على إنكار واقع ينضح بأن التغيير بات مسألة حياة أو موت لمجتمع تعرض لتجريف شامل. فلا تندلع الثورة إلا حين يعم اليأس من الإصلاح، وهذا هو ما حدث في 25 يناير والأيام التالية له.

وثورة 25 يناير– ثانياً– هي رد فعل شعبي على تراكم المشاكل والأزمات المترتبة على سياسات نظام خنق المجتمع، وخرَّب اقتصاده لمصلحة شبكة مصالح نهبت البلاد والعباد، ونشر فيه الفساد من أعلى إلى أسفل، وخلق بالتالي عوائق هائلة أمام التغيير الذي تستهدفه هذه الثورة. ويقول لنا التاريخ، هنا، إن التغيير عن طريق الثورة أصعب وأشق وأكثر تكلفة منه حين يحدث عبر الإصلاح التدريجي.

ومن خصائص ثورة 25 يناير– ثالثاً– طابعها العفوي الذي يحكمه قانون «التراكم الكمي والتحول النوعي»، فهي تمثل تتويجاً غير مقصود ولا متوقع لسلسلة

احتجاجات شعبية توسعت على مدى ست سنوات، ونهلت من خزائن الظالم المتزايدة، فلم يكن ما حدث في 25 يناير 2011 في بدايته إلا حلقة في تلك السلسلة، قبل أن يتبين أن تراكم الاحتجاجات بلغ المبلغ الذي يتيح تحولاً نوعياً (من الاحتجاج إلى الثورة).

وهذا التحول العفوي غير المخطط يحدد الخصيصة الرابعة للثورة، وهي أن مقدماتها لا تسمح بتوقعها. وقد أثبتت ثورة 25 يناير مجدداً أن الصورة التي تظهر على سطح المجتمع المحكوم بقبضة من حديد تكون خادعة، لأنها تخفى حالة اختمار على الطريقة البركانية في طبقات عميقة اجتماعية وسياسية من وجدان الشعب.

ومؤدى هذه الخصائص الأربع للثورة أن الناس لا يعرفون أنها هي الثورة إلا وهم في قلبها، ولذلك فعندما اندلعت ثورة 25 يناير لم يكن أحد مستعداً بخطة لليوم التالي لها، الأمر الذي أدى إلى ارتباك واضطراب في مسارها الذي مازال في بدايته.

وفى هذا المسار، لا تنتصر الثورة لمجرد أنها قطعت خطوة إلى الأمام، كما أنها لا تُهزم حين تُعاد خطوة، أو حتى خطوات، إلى الوراء، ففي كل خطوة، سواء تقدمية أو ارتدادية، دروس وخبرات، فمعضلة ثورة 25 يناير، كغيرها، تكمن في التناقض الذاتي الكامن في بنيتها، لأن الوعى الذى يقترن بها يصطدم بالاضطراب المجتمعي الضروري الذى يترتب عليها، فمن شأن هذا الاضطراب أن يخلق الالتباس الغالب الآن في الذكرى الرابعة للثورة، وينطوي الالتباس بطابعه على تشوش واختلاط في الأوراق كما في المواقف، على نحو يعَّطل عملية تراكم الوعى واستكمالها.

ولذلك تُعد معركة الوعي هي الأكثر تأثيراً في تحديد المدى الزمنى اللازم لتحقيق أهداف الثورة، فيرتبط هذا المدى بقدرة القوى الحية في المجتمع على استكمال الوعي الجنيني الذي أتاح اندلاع الثورة، ومقاومة الحملات المضادة التي لا تتوقف سعياً إلى مسخ ما يكتسبه الناس من وعى.

غير أنه رغم كل ما تملكه القوى المضادة للثورة في هذا المجال، فهي تستطيع عرقلة عملية استكمال الوعي العام لبعض الوقت وليس طوال الوقت. ورغم أن مسخ الوعي أسهل من نشره، تظل تفاعلات الواقع المعيش أقوى أثراً من الصور والرسائل الإعلامية التي تعتمد عليها القوى المضادة للثورة.

ورغم أن خطر الإرهاب يُمكّن آلة طمس الوعي من العمل بلا هوادة، ويبدو بمثابة ضمان لفاعليتها، إلا أن اعتمادها المتزايد عليه يُمثّل نقطة ضعف فيها. فالحالة التي تعتمد عليها هذه الآلة لا تختلف في جوهرها، وإن اختلفت في كثير من تفاصيلها، عن تلك التي رُفع في ظلها شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة)، ثم تبين بعد سنوات أن ارتفاع الأصوات الحرة في المجتمع هو السبيل إلى كسب تلك المعركة (في حرب 1973 المجيدة). وينطبق ذلك على أي معركة، ولذلك ربما يقترن الانتصار في معركة الإرهاب الراهنة بالتقدم نحو تحقيق أهداف الثورة، وإحباط القوى المضادة لها بشقيها، فهناك قوى مضادة تسببت سياسات النظام الذي تحلم بإعادة إنتاجه في خلق البيئة المنتجة للإرهاب، وثمة قوى مضادة أخرى تدعم الممارسات الإرهابية وهي تحلم باستعادة السلطة بعد أن أسقطها الشعب.

وإذا كان الالتباس السائد اليوم يدفع إلى التشكك في إمكان تحقيق أهداف الثورة، ويؤدى إلى تشاؤم كثير ممن لامست أحلامهم السماء يوم 11 فبراير 2011، فهذا لأنها مازالت في مرحلة مبكرة من مسارها الطويل ضمن حركة التاريخ التي تفيد بأن هذه الأهداف ستتحقق في النهاية، حتى إذا بدا الأمر غير ذلك في البداية.

https://youtu.be/MRI8pL-ONxo

المقال السادس

عن الثورة المصرية[6]

الدكتور مصطفى النجار

2015-01-27

كلنا أطلقنا مجازاً على ما حدث في 25 يناير 2011 ثورة، واكتفينا بذلك دون أن نتأمل في المعنى الحقيقي لكلمة ثورة التي تعنى حدوث تغير جذري في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتغير القيم الحاكمة للمجتمع على جميع المستويات، وكذلك إعادة ترتيب وتنظيم العلاقات بين المؤسسات والشعب في إطار عقد اجتماعي جديد ينشأ في مناخ صحى يدرك به الحاكم أنه خادم صغير عند شعب كبير، وتتآزر كل المؤسسات وأجهزة الدولة لخدمة المواطنين، وتذليل الصعاب من أجل تحسين حياتهم والنهوض المستمر بهم.

لا يعنى هذا التقليل من قيمة ما حدث في 25 يناير وما أتبعها لأنه سيظل حدثا إنسانيا فريدا كسر الناس فيه حاجز الخوف وأدركوا أنهم يستطيعون إسقاط حاكم مستبد إذا قرروا ذلك واجتمعوا عليه، صدّق المصريون أنفسهم وتيقنوا من قدرتهم على الفعل وفرض إرادتهم على الجميع وكسروا جلاديهم الذين لاذ بعضهم بالفرار، وتلون بعض آخر، وكمن فريق ثالث، ولم يعد هؤلاء جميعا إلا حين ارتفع صوت الثورة المضادة وبدأت حملة التطهر والتلميع المبتذل لمجموعة من القتلة وسارقي قوت المصريين، وإعادة تقديمهم للناس كمظلومين وضحايا!

لذلك إذا أعدنا قراءة المشهد الحالي بمعطياته المختلفة سندرك أن ما حدث بكل إنصاف وبلا جلد للذات هو إرهاصات الثورة، وإذا لم تكن قابلا هذا التوصيف دعنا

[6] https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/643099

نقل إنها ثورة بدأت لكنها لم تكتمل حتى الآن ومازالت تصنع التراكم بمرور الأيام حتى تصل يوما ما ليتطابق التوصيف مع منجزات الواقع والنتائج النهائية.

قُم الآن باختزال أحداث أربع سنوات مضت منذ لحظة البداية في 2011 حتى الآن، وتعامل معها على أنها جولات ومحطات ستتبعها جولات ومحطات أخرى لن تتخيل إمكانية وقوعها، ولكن إذا عجز خيالك عن التحليق في هذا الأفق فاسأل نفسك: هل كان هناك أحد في 2010 يعتقد إمكانية وصول الإخوان للسلطة عبر صناديق انتخابات نزيهة؟ وهل كان أحد يتخيل في نهاية 2012 إمكانية سقوط حكم الإخوان؟ وهل كان أحد يتخيل قبل 2014 أن نظام مبارك ورموزه ومخبريه وصبيانه سيخرجون على الشاشات ليعطونا دروساً في الوطنية، ويتهموا الثوار بالعمالة وتدمير الوطن بعد أن بناه هؤلاء اللصوص والقتلة؟

لم يتخيل أحد فينا كل ما مضى من أحداث غريبة وغير متوقعة، لذلك فقياساً على هذا النسق يمكنك الآن تخيل أي شيء قادم لأن الأرض لم تستقر حتى الآن تحت أقدام أحد، ومازال التدافع والصراع مستمراً داخل السلطة وخارجها، ومازال المواطن- الذي هو عماد هذا الاستقرار المنشود- غير راض عن الجميع، ويشعر بأن الكل خذلوه ولم يصنعوا ما يغير حياته للأفضل وينهى معاناته وبؤسه.

شرارة الثورة التي اشتعلت في 2011 مازالت مستمرة تحرق كل يوم مزيداً من الحطب، سواء كان الحطب من خصومها أو حتى ممن انتسبوا إليها يوماً، ثم تنكبوا الطريق وتلونوا وانضموا لصفوف الثورة المضادة، الثورة محرقة لن تنطفئ نارها قبل أن تحرق كل ما يعوق المستقبل، لذلك فالبشرى لمن أصابهم اليأس والوهن أن القادم أفضل رغماً عن الجميع.

الأطفال الذين كانوا بالمرحلة الإعدادية في 2011 يتأهبون الآن لدخول الجامعة ويحملون أحلام جيل واعد وجديد قادم بعزم ووعى لا يمكن تزييفه ولا الالتفاف عليه، أمامنا جيل يعقبه جيل لا يعنيه كل موجات التطبيل، ولا يرضى محاولات الإخضاع

والقهر، ولا يوجد لديه ما يخسره لأنه يعلم أن مستقبله مرهون بنجاح الثورة وحدوث التغيير الجذري الذي يمهد له سبل الحياة الكريمة في هذا الوطن. الثورة تنفى خبثها، وتلهب كيرها، وتنتقى أبناءها من الثابتين على المبدأ والمتمسكين بالحلم والقابضين على الجمر، تذوب الآن الانتماءات وتسقط الشعارات، وتبقى الانحيازات الواضحة تحدد الوجهة والاتجاه، أينما تكونوا فولوا وجوهكم نحو الحرية، الحرية قدر أصاب هذا الوطن ولا فكاك منه، نحن لا نتوهم ولا نتخيل بل بداخلنا يقين قطعي بأن الغد يحمل البشريات والفرحة باكتمال الحلم، قد يأخذ هذا شهوراً أو سنوات أو عقوداً لكنه حتمي الحدوث، وإن غداً لناظره قريب.

https://youtu.be/xNIF03WCtrA

المقال السابع[7]

يناير.. ثورة الشعب المصري 25[8]

د. عبد المنعم المشاط

لقد قام الشعب المصري في 25 يناير 2011 بثورة فريدة تعد إحدى العلامات المميِّزة لعلم الثورات في القرن الحادي والعشرين، إذ تشترط النظرية التقليدية للثورة وجود قيادة وبرنامج تفصيلي للانتقال بالمجتمع جذريًا إلى مرحلة جديدة،

إلا أن الإسهام الحقيقي للشعب المصري في نظرية الثورة تكمن في أمرين؛ الأول: أن وسائل التواصل الاجتماعي قامت بدور القيادة، وذلك بتعبئة الجماهير وتنظيمها وتثويرهم للخروج بالملايين ضد النظام القائم آنذاك، والثاني: إن الشعارات التي رفعت في ميدان التحرير والميادين الأخرى حول الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية حلت محل البرنامج التفصيلي، وشكلت تحديًا حقيقيًا لأى حكومة من أجل تحويلها إلى برامج وسياسات قابلة للتطبيق، وكنت أتوقع وغيرى أن تفخر النخبة السياسية والفكرية والاعلامية المصرية بهذا الإسهام العلمي والعملي غير المسبوق لأدبيات علميّ السياسة والاجتماع السياسي.

بيد أن بعض السياسيين وبعض المحسوبين على النخبة العلمية المصرية، والذين فشلوا فشلاً ذريعًا في تقديم النصح الأمين لنظام مبارك وبعض العناصر الإعلامية غير المبهرة، بدأوا بعد ثورة 30 يونيو، والتي تعد امتدادًا عضويًا لثورة 25 يناير، في الهجوم الحاد عليها والتقليل من أهميتها ودورها في كسر حاجز الخوف لدى الشعب المصري، وفى الدفع به إلى المشاركة السياسية الفاعلة، والتي كانت قد انزوت تمامًا فيما سبق، ومما يسيء إلينا أن ينظر البعض إلى ثورة 25 يناير على أنها «مؤامرة»

---

[7] [نشر في جريدة الأهرام 14 أكتوبر 2014]

[8] http://www.ahram.org.eg/NewsQ/331062.aspx

خارجية وأن من قاموا بها تم تصنيفهم، من جانب هؤلاء، باعتبارهم إما خونة أو عملاء، وقد وصل التطاول على الثورة بالبعض إلى حد اعتبارها «مؤامرة» كمؤامرة 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، وهناك فارق كبير بين تقييم وانتقاد ومعارضة ثورة 25 يناير وهو حق أصيل لمن لم يشترك فيها أو من أضيروا منها، وبين تخوين المشاركين فيها وشيطنة قياداتها الشابة والتشفي فيمن شارك فيها؛ فالقيم التي دعت إليها الثورة تتضمن الحرية في الاعتقاد والتعبير والتنوع في الآراء، ولكنها لا تشمل التخوين والشيطنة والهدم، ومما يشعر المرء بالاطمئنان، رغم هذا التطاول الحاد على أهم إنجازات الشعب المصري في بداية القرن الحادي والعشرين، فإن هذا التطاول لم يأتِ من شخصيات عامة أو سياسيين أو علماء ذوى حيثية أو مصداقية، ولكنها أتى ممن كانوا مرتبطين بنظام مبارك، والذى أودت به الثورة، وكانت لديهم معه مصالح اقتصادية ومزايا عينية يشعرون بالحزن الدفين على فقدانها، ومن ثم؛ يتطلعون إلى عودتها مرة أخري، وهم بذلك يتجاهلون التغييرات الجذرية التي طرأت على العلاقة بين الحاكم والمحكوم في مصر، سواء تلك التي وردت في دستور 2014،والذى أشاد بثورة 25 يناير بكل وضوح ووافقت عليه الأغلبية الساحقة من الشعب المصري، أو تلك الكامنة في الشعب المصري، وبصفة خاصة الشباب منه، ولاشك أن وقوف الجيش المصري إلى جانب الثورة، وذلك بالنزول إلى الميادين وحماية المتظاهرين، يعطيها قوة ومصداقية؛ فلا يمكن أن تقوم القوات المسلحة بالوقوف إلى جانب مؤامرة خارجية تستهدف الوطن، إن من يتطاولون على ثورة 25 يناير يستهدفون القوات المسلحة المصرية التي وقفت أيضًا إلى جوار ثورة الشعب في 30 يونيو للتخلص من الاستبداد الديني.

لقد فتحت ثورة 25 يناير باب التغيير الجذري على مصراعيه، وأكدت أمرين متلازمين؛ أولهما- أن إرادة الشعب المصري تقف فوق أي إرادة باعتباره صاحب السيادة، وثانيهما- إن الشباب المصري الذى قام بثورة 25 يناير هو ذاته الذى عزل القوى

الإخوانية إلى غير رجعة من على عرش مصر، وفى هذا الإطار، لابد أن نذكّر هؤلاء المتطاولين على أن شباب تمرد، والذى قاد بفاعلية عملية التعبئة الشعبية السياسية ضد الحكم الإخواني التسلطي، هم من شارك بادئ ذي بدء في ثورة 25 يناير، وهكذا؛ فإن المهم في تحليل خصائص الشعب المصري في السنوات الثلاث المنصرمة هو تأكيد الطبيعة التراكمية لما قام به، وبصرف النظر عما يمكن أن تسفر عنه المحاولات الراهنة من بناء تحالفات وتكتلات وائتلافات من أجل الدخول في الانتخابات البرلمانية، وبصرف النظر أيضًا عن تشكيل البرلمان القادم، وما إذا كان سيشهد وجودا إخوانيًا أو من قوى الحزب الوطني المنحل؛ فإن الحقيقة الجلية تكمن في أنه إذا لم يستجب هذا البرلمان لتطلعات الشعب المصري وطليعته الشبابية؛ فإنه لن يستطيع الاستمرار.

وتشير التجارب الدولية في كوريا الجنوبية وألمانيا والصين وماليزيا وغيرها إلى أن مراحل التحول الكبرى في تاريخ الأمم تستدعى القوى التكاملية التاريخية للشعوب بغرض الاصطفاف الوطني في مواجهة التحديات الكبرى، وعلى رأسها تهديدات الأمن القومي، وتكتل تلك القوى تمهيدًا للانطلاق الاقتصادي، وهو ما نطلق عليه الإجماع الوطني. إن الفشل الذريع لنظام مبارك وحوارييه في إدارة دولة عصرية قوية تتناقلها الأجيال هو المحرك الرئيسي لثورة 25 يناير، كما أن الاستبداد الديني وسياسة الإقصاء كانتا وراء قيام ثورة 30 يونيو، وإذا كان من الطبيعي أن يشن المعزولون بقواعد ثورتي يناير ويونيو حملة شعواء على ثورة الشعب المصري استجابة لشعورهم بالفشل والإحباط؛ فمن الطبيعي أيضًا أن يدافع الشعب المصري خصوصًا الشباب منه عن ثورة 25 يناير، والتي أشعلها برغبته وشارك فيها باختياره واستشهد من أجلها طواعية بهدف إقامة دولة عصرية على أسس من الشراكة الوطنية والعدالة الاجتماعية والديموقراطية الحقة.

https://youtu.be/XiKCDlHhl90

https://youtu.be/aX5xl5085GU

المقال الثامن[9]

ثورة 25 يناير المصرية في ضوء التغير العالمي[10]

السيد يسين

23 يناير 2016

عشنا لحظة تاريخية فريدة تمثلت في ملاحظة وقائع ثورة 25 يناير لحظة وقوعها، ومتابعة تشكلها وتطورها من يوم لآخر، مما يدل على أن الفعل الثوري الذي بدأ في كانون الثاني (يناير) 2011 أدى إلى تفاعلات معقدة وصراعات سياسية بالغة الحدة والعنف. ولعل أبلغ دليل على ذلك إسقاط الحكم الديكتاتوري لجماعة «الإخوان المسلمين» في 30 حزيران (يونيو) 2013 وعزل الرئيس محمد مرسي والقبض على زعماء الجماعة ومحاكمتهم على تحريضهم على العنف. وما تلا ذلك من إعلان خريطة الطريق في 3 تموز (يوليو) وإصدار دستور جديد وانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية وتشكيل مجلس نواب جديد.

ومما لا شك فيه أن ثورة يناير أحدثت في التاريخ المصري بل –ومن دون مبالغة- في التاريخ العالمي قطيعة تاريخية، Historical rupture مع الزمن الذي سبقها. والقطيعة التاريخية مصطلح علمي يعني الإشارة إلى تاريخ فاصل بين عصرين، أو بين نظامين سياسيين.

وتحدث القطيعة حين تتغير طبيعة المجتمع، كما حدث في الانتقال من المجتمع الزراعي الإقطاعي في أوروبا إلى المجتمع الصناعي، ومن الانتقال في القرن العشرين من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي global information society، بحكم ثورة الاتصالات العظمى وفي قلبها شبكة الإنترنت، وبروز

[9] [نشر في جريدة الحياة "النسخة الدولية"23 يناير 2016]

[10] http://www.alhayat.com/article/837030/ثورة-25-يناير-المصرية-في-ضوء-التغير-العالمي

أدوات الاتصال الاجتماعي الجديدة مثل المدونات Blogs والفاسبوك والتويتر وغيرها، والتي كانت آليات أساسية لثورات الربيع العربي.

وإذا كان اعتبارنا أن ثورة 25 يناير تمثل في التاريخ المصري المعاصر قطيعة تاريخية بحكم إسقاطها النظام السلطوي الذي ساد في عصر حسني مبارك لثلاثين عاماً كاملة، وبداية الانتقال إلى النظام الديموقراطي، فإن السؤال الأهم: لماذا قلنا إنها تمثل أيضاً في التاريخ العالمي قطيعة تاريخية؟

لو عدنا إلى بعض الكتابات الغربية المهمة التي تناولت بالتحليل ثورة 25 يناير وغيرها من ثورات الربيع العربي لوجدنا -على سبيل المثال- مفكرين من أبرز المفكرين الماركسيين في العالم المعاصر وهما أنطونيو نيغري ومايكل هاردت (مؤلفا الكتاب المهم «الإمبراطورية») يقولان في مقالة لهما إن ثورة 25 يناير المصرية يمكن أن تكون إيذاناً بتجديد شباب النضال التحرري ضد الرأسمالية المعاصرة. وذلك لأنها عن طريق حشد ملايين المواطنين في «ميدان التحرير» وفي ظل شعارها الأثير «سلمية سلمية»، استطاعت أن تسقط واحداً من أعتى النظم السلطوية في العالم العربي. وأشارا إلى أن بعض التظاهرات التي اندلعت في الولايات المتحدة الأميركية خصوصاً ضد «وول ستريت» رمز الرأسمالية العالمية العاتية، استوحت بعض أساليبها مما دار في «ميدان التحرير» بالقاهرة.

وحين قامت الثورة المصرية أدركت مبكراً أنه لا يمكن دراستها بالطريقة التقليدية في العلوم الاجتماعية، ولذلك ابتدعت منهجاً يقوم على دراسة وتحليل وقائع الثورة في صعودها وهبوطها بطريقة التنظير المباشر للواقع من خلال تحليلات لحظية نشرتها في مقالات أسبوعية في جريدة «الأهرام» لملاحقة وتحليل أحداث الثورة في تعاقبها السريع. ومن هنا كان لا بد لي كباحث في علم الاجتماع أن أصوغ إطاراً نظرياً يسمح لي بتغطية كل أبعاد الثورة وتتبع الأدوار المختلفة للأطراف الفاعلة سياسياً وهي

المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي استلم السلطة بعد تنحي الرئيس السابق مبارك، والناشطون السياسيون، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني.
أما الإطار النظري فقد وضعته آخذاً في الاعتبار أبحاثي السابقة عن الثورة الكونية global revolutionوهي ثورة مثلثة الأبعاد. فهي ثورة سياسية، وتعني الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية في ضوء مبدأ بالغ الأهمية (وهو نزع القداسة عن الزعماء السياسيين وإسقاط ديمومتهم في الحكم)، والثورة القيمية وتعني الانتقال من القيم المادية (إشباع الحاجات الأساسية) إلى القيم ما بعد المادية (إشباع القيم الروحية وفي مقدمها الإحياء الديني والحفاظ على الكرامة الإنسانية)، وأخيراً الثورة المعرفية ونعني الانتقال من الحداثة (بتركيزها على الفردية والعقلانية الجامدة) إلى ما بعد الحداثة باهتمامها بالجماهير المهمشة وبالروح الجماعية وبالانفتاح على العالم.
وفي ضوء تأملي للأوضاع العالمية صغت إطاراً نظرياً لتحليل أحداث الثورة يتكون من ستة أبعاد أساسية.
البعد الأول: هو توصيف الزمن الذي نعيشه، والذي يوصف في أدبيات العلاقات الدولية الآن بأنه «الزمن العالمي». والذي يمكن تعريفه بأنه «اللحظة التي ظهرت فيها آثار المشكلات الجيوبولوتيكية والثقافية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، وضعاً في الاعتبار تسارع عمليات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.«
والواقع أن هذا التعريف يدفعنا إلى البعد الثاني من إطارنا النظري وهو ظاهرة التسارع acceleration في وقوع الأحداث. و«التسارع» أصبح ظاهرة سائدة في الأحداث التي تقع كل يوم على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، بصورة أصبحت تفوق قدرة صانع القرار على ملاحقتها واتخاذ القرار الصائب في شأنها.
ويمكن القول إن تطبيقاً لافتاً للنظر حقاً لـ «الزمن المتسارع» ما وقع في ثورة 25 يناير، التي استطاعت بعد تظاهرات حاشدة استمرت ثمانية عشر يوماً فقط أن تسقط

النظام السلطوي المصري الراسخ، بعدما هدرت أصوات الجماهير «الشعب يريد إسقاط النظام!«

بعد الزمن العالمي والتسارع يأتي البعد الثالث عن التدفقFlow ، والذي هو من أبرز سمات مجتمع المعلومات العالمي، وذلك لأن سرعة تدفق المعلومات والأفكار والسلع ورؤوس الأموال بل وتدفق البشر بين قارة إلى أخرى، أصبحت تشكل جوهر ظاهرة العولمة، وإذا أضفنا إلى ذلك تدفق الأحداث السياسية لأدركنا أنه لا يمكن تحليل الوقائع المتدفقة بالمناهج القديمة، لذلك نحن في حاجة إلى ثورة معرفية تبدع مناهج بحثية مستحدثة، قادرة على ملاحقة التشكل البالغ السرعة للمعلومات والأفكار بل والأحداث السياسية.

ولعل أبرز من صاغوا نظرية كاملة عن مجتمع المعلومات العالمي هو مانويل كاسلز في كتابه الشهير «عصر المعلومات»، والذي هو جزء من ثلاثية فريدة هي «المجتمع الشبكي» وقوة الهوية» ونهاية الألفية.«

والبعد الرابع من أبعاد إطارنا النظري الذي صغناه لتحليل وقائع الثورة هو «قياس أصداء «الثورة» على المستوى الإقليمي العالمي.

ومن خلال معايشتنا اليومية لأحداث الثورة اكتشفنا أن المسار في «اليوم التالي للثورة» -لا بد له، بحكم تعقد المراحل الانتقالية، من أن يتعثر ومن هنا كان لا بد أن يتمثل البعد الرابع في الأسباب الظاهرة والكامنة وراء عثرات الثورة.

غير أن تكرر عثرات الثورة لا بد أن يفضي إلى نشوء «أزمة» مستحكمة، وهناك يأتي البعد الخامس من إطارنا ويتمثل في تشريح طبيعة الأزمة الراهنة السائدة في المشهد السياسي المصري، للكشف عن أسبابها العميقة وليس مظاهرها الخادعة.

لم يبق من أبعاد إطارنا النظري الذي صغناه للتنظير المباشر لثورة 25 يناير سوى «المخرج من الأزمة»، وهو البحث الاستراتيجي المهم الذي يتعلق بأنسب الطرق الديموقراطية للخروج من الأزمة إلى آفاق المستقبل الرحبة التي حلم بها ملايين

المصريين الذين استجابوا بسرعة البرق لشباب الثورة، الذين أشعلوا نيرانها في ميدان التحرير، والذي أصبح أيقونة عالمية ترمز إلى جسارة الشعوب وقدراتها الفذة على تحطيم أغلال الشمولية وقيود السلطوية.

وهكذا من خلال هذا الإطار النظري المتماسك بأبعاده المتعددة، وهي الزمن العالمي والتسارع والتدفق والأصداء والتعثر والأزمة، حاولنا أن نقوم بالمهمة العلمية الشاقة التي تتمثل في التنظير المباشر لأحداث الثورة، وفق منهجنا التاريخي النقدي المقارن الذي صغناه منذ زمن بعيد، وطبقناه في دراساتنا وبحوثنا المتنوعة في مجالات القانون والأدب والعلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الثقافية.

وقد نشرت تحليلاتي المنهجية لأحداث الثورة في كتابي الذي نشره «المركز العربي للبحوث» عام 2013 بعنوان «25 يناير: الشعب على منصة التاريخ» وحين اندلعت الموجة الثورية الثانية في 30 يونيو نشرت كتابي عن أسباب اندلاعها وتداعياتها في كتابي «مصر في عين الشمس: التحولات الثقافية في مجتمع ما بعد الثورة»، مركز الأهرام للنشر، عام 2015.

https://youtu.be/f_JOLITOS-M

https://youtu.be/-blxR8qzfQ4